الخلاصة

بعد التغيير الذي حدث في العراق بعد عام 2003 بسقوط النظام السابق وتحول شكل النظام السياسي من نظام دكتاتوري الى نظام سياسي ديمقراطي تنتقل فيه السلطة بشكل سلمي من خلال اجراء الانتخابات باعتماد نظام انتخابي يساعد على ظهور وتنافس الاحزاب السياسية والتنافس فيما بينها.

ويؤدي النظام الانتخابي المعتمد في أي نظام سياسي دوراً بارزاً في التأثير على قيام التعددية وبروز الأحزاب السياسية، وتمتعها بالقوة في التأثير على المجتمع، وهو الذي يحدد نوعية أعضاء السلطة التشريعية، والتنظيمات السياسية التي من الممكن أن تصل إلى الهيئات التمثيلية، و يحدد إن كانت الأحزاب السياسية هي صاحبة التأثير الأول في السلطة التشريعية، أو أن يكون التأثير لمجموعات متفرقة من الأفراد لا جامع بينها.

فضلاً عن إن التعددية الحزبية أكثر من غيرها تتلاءم مع مبادئ الديمقراطية, إذ إنها تعطي الحق لكل جماعة بأن تعتنق ما تشاء من آراء وأن تدافع بالطرق القانونية عن معتقداتها, وأن تكتسب الانصار ويعود سبب كثرة الأحزاب الى انقسام الاحزاب القائمة الى حزبين أو اكثر أو الى نشوء أحزاب جديدة نتيجة لعوامل عدة اختلاف القومي أو الديني أو الاجتماعي فقد ظهرت لتعددية الحزبية في العراق بعد 2003.

ومن المتفق عليه أن موضوع النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية شكل و لا يزال يشكل أحد اهتمامات فقهاء القانون الدستوري والإداري، وحتى رجال السياسة طالما أن له تأثير على سير مؤسسات الدولة و علاقاتها ببعضها، ولما له من ارتباطات مباشرة بالتعددية الحزبية ومتطلباتها، مما يجعل دراسة هذا الموضوع " النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في العراق "يستجيب لضرورات عملية وتتمثل في ضرورة الموازنة بين مطالب الطبقة السياسية المستمرة في إيجاد نظم انتخابية تتماشى وتطلعاتها، هذا من جهة، و من جهة أخرى متطلبات الاستقرار السياسي التي تتطلب نظم انتخابية تتماشى وواقع التعددية الحزبية في العراق بما لا يتعارض ومتطلبات الديمقراطية المتجددة .

في ظل التغييرات المختلفة للنظام الانتخابي وما رافقها من آثار مختلفة على الأحزاب السياسية العراق يمكن التساؤل إلى أي مدى تؤثر النظم الانتخابية على حجم وقوة الأحزاب السياسية في العراق ؟ وهل هذه النظم تتماشى وواقع التعددية الحزبية ؟

فالتساؤلات السابقة وغيرها ستكون محور دراستنا للموضوع معتمدين في ذلك على المنهج الوصفي التحليلي، حيث نقوم بوصف دقيق لظاهرة النظم الانتخابية وأثرها على الأحزاب السياسية في العراق, وذلك بجمع بياناتها من خلال الاعتماد على نتائج الانتخابات المختلفة، ثم تحليل هذه النتائج بطريقة موضوعية من أجل التعرف على العوامل المتحكمة فيها, فالمقاربة الكمية والإحصائية تعطي للبحث مصداقية أكثر .

ومن اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة هي وجود علاقة إرتباط عكسية ومعنوية بين التعددية الحزبية والنظام الإنتخابي في العراقي من خلال ان النظام الانتخابي يؤثر في حجم التمثيل البرلماني للأحزاب المتنافسة بما يتناسب مع حجمها في المجتمع, وقد يتيح نظام انتخابي اخر الفرصة امام القوى الكبيرة لكي تتمثل بمقاعد اكبر من حجمها الحقيقي في المجتمع.

وتوصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات منها, العمل على تعديل النظام الانتخابي وعد اعتماد نظام التمثيل النسبي في العراق نتيجة الآثار الناجمة عنه, مما يؤدي الى تشتيت الاصوات في مجلس النواب الذي توزعت مقاعده على عدد من الكيانات الرئيسية المختلفة, وقاد اختلافها الى مزيد من الخلافات التي انعكست على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية مما ولد انقسامات حادة, وغياب دور المعارضة البرلمانية, كما نتج عن نظام التمثيل النسبي وجود حكومات ائتلافية ضعيفة بسبب عدم وجود كتلة فائزة بالأغلبية البرلمانية.